

((التعليم في الوطن العربي ودوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة))

Education in the Arab world and its role in achieving
sustainable development goals

د. سند وليد سعيد

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

sagrws@yahoo.com

موبايل: ٠٧٧١٥٨٠٤٩٢٩

للتعليم دور مهم في احداث تنمية مجتمعية قادرة على احداث تقدم في أي مجتمع، لان مخرجات مؤسسات التربية والتعليم قادرة على ان تبني حضارة إنسانية من خلال التطور التكنولوجي الذي وصل اليه المجتمع الدولي لاسيما في القرن الحادي والعشرين، اذ ناقشت اهمية الدراسة موضوع حيوي لما يشكله التعليم من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وهدفت الدراسة الى عرض مفهوم التنمية والنمو والتنمية المستدامة والفرق بينهم، ومعرفة دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال واقع التعليم وهدفه ومفهومه وما هي البرامج التي يتم استخدامها لتحقيق التنمية، فضلا عن مناقشة التحديات التي تواجه التعليم في الوطن العربي، والاستراتيجيات المتبعة لتحسين مستوى التعليم في المستقبل، تتعلق مشكلة البحث في معرفة ما هو دور التعليم في تحقيق التطور والتنمية، اذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد دون ان يكون مجتمعه متعلم، فضلا عن مناقشة واقع التعليم في البلدان العربية واهم التحديات التي تواجهها واستراتيجيات المعالجة لتحقيق تنمية مستدامة في المستقبل، قسمت الدراسة الى مبحثين ناقش المبحث الاول المبحث الأول : مفهوم التنمية والتنمية المستدامة مع معرفه الفرق بين النمو والتنمية، ثم تطرق إلى العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات، وناقش المبحث الثاني أهم المعوقات والتحديات التي يواجهها التعليم من اجل التنمية، مع معرفة آثار وواقع التعليم في الوطن العربي من التنمية المستدامة، واهم الاستراتيجيات التي من شأنها رفع مستوى التعليم، وأخيراً البحث في مستقبل التعليم والتنمية المستدامة مع وضع بعض التوصيات والمقترحات لخلق علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المستقبل القريب. الكلمات المفتاحية: التعليم، التنمية المستدامة.

Abstract:

Education has an important role in bringing about societal development capable of making progress in any society, because the outputs of educational institutions are able to build a human civilization through the technological development that the international community has reached, especially in the twenty-first century, as it discussed the importance of the study as a vital topic for what education constitutes. Of importance in achieving sustainable development, and the study aimed to present the concept of development, growth and sustainable development and the difference between them, and to know the role of education in achieving sustainable development through the reality of education, its goal and concept, and what programs are used to achieve development, as well as discussing the challenges facing education in the country Arabi, And the strategies used to improve the level of education in the future, the research problem is related to knowing what is the role of education in achieving development and development, as it is not possible to achieve sustainable development in any country without being an educated society, as well as discussing the reality of education in Arab countries and the most important challenges facing it. And treatment strategies to achieve sustainable development in the future. The study was divided into two sections. The first topic discussed the first topic: the concept of development and sustainable development with the knowledge of the difference between growth and development, then touched upon the close relationship between education and sustainable development in all fields, The second topic discussed the most important obstacles and challenges faced by education for development, with knowledge of the effects and reality of education in the Arab world from sustainable development, and the most important strategies that would raise the level of education, and finally research into the future of education and sustainable development with the development of some recommendations and proposals to create a close relationship between education and sustainable development in the near future.

المقدمة:

لا يكاد يختلف اثنان على جوهر العلاقة القوية بين التربية والتعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة من جهة ، وبين التنمية من جهة أخرى ، الأمر الذي جعل العديد من الكتاب والمختصين في مجال التربية والتنمية والاقتصاد ، يتحدثون باهتمام حول أهمية دور التربية في تطوير المجتمع وتنميته اقتصاديا وسياسيا وبشريا بل وروحيا وعاطفيا ، كي يكون الإنسان في هذا المجتمع قادرا على التكيف مع بيئته ، والإسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه ، بل وحتى المساهمة في حل مشكلات العالم الذي هو جزء منه ، وكذلك المشاركة الفعالة في بناء الحضارة الإنسانية والمساهمة في تطويرها ، كما تحدث البعض عن ضرورة ربط التربية بالتنمية، وتوثيق الصلة بين التربية والتأهيل المهني والتقني وسوق العمل، من منطلق الاستجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والثقافية والحضارية، كما تحدث البعض عن أهمية مساهمة العملية التربوية في مسيرة المجتمع التنموية لدرجة اعتبار التعليم العالي احد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة والشامل

مسئلة البحث: تتعلق مشكلة البحث في معرفة ما هو دور التعليم في تحقيق التطور والتنمية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد دون أن يكون مجتمعه متعلم، فضلاً عن مناقشة واقع التعليم في البلدان العربية وأهم التحديات التي تواجهها واستراتيجيات المعالجة لتحقيق تنمية مستدامة في المستقبل.

أهمية البحث: تناول البحث موضوعاً حيوياً ومهماً وهو دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن تأثيراته التي انعكست على التنمية والتي كان لها دور في وصول التعليم إلى التنمية المستدامة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

١- بيان مفهوم التنمية والنمو والتنمية المستدامة والفرق بينهم.

٢- معرفة دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال واقع التعليم وهدفه ومفهومه وما هي البرامج التي يستخدمها لتحقيق

٣- مناقشة التحديات التي تواجه التعليم في الوطن العربي.

٤- دراسة استراتيجيات رفع مستوى التعليم في الوطن العربي.

٥- بحث مستقبل التعليم والتنمية المستدامة في الوطن العربي.

فرضية البحث: بما أن عملية التنمية هي عملية مستدامة وديناميكية ومستمرة، الأمر الذي يفرض أن تكون عملية تطوير مستوي التعليم مستمرة أيضاً وتواكب عملية التنمية المستدامة في الوطن العربي لاسيما أننا في عصر متغير من الناحية التكنو معلوماتية، والذي يتطلب تحقيق تغيرات في كثير من الأفكار والأخذ بالجديد منها لتكون مخرجات التعليم من متطلبات التنمية المستدامة

هيكالية البحث: قسمت الدراسة الى مبحثين تناول المبحث الاول مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، مع معرفه الفرق بين النمو والتنمية، ثم تطرق إلى العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات، وناقش المبحث الثاني أهم المعوقات والتحديات التي يواجهها التعليم من اجل التنمية، مع معرفة آثار وواقع التعليم في الوطن العربي من التنمية المستدامة، وأهم الاستراتيجيات التي من شأنها رفع مستوى التعليم، وأخيراً البحث في مستقبل التعليم والتنمية المستدامة مع وضع بعض التوصيات والمقترحات لخلق علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المستقبل القريب.

المبحث الأول: مفهوم التنمية والتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التنمية:

التنمية هي ارتفاع المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. التنمية لغة: "هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر". التنمية اصطلاحاً: "هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية ^(١). والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى "التلقائية" بينما تحمل التنمية معنى "التدخل" لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة ^(٢) ومن أشكال التنمية هي (التنمية الشاملة، والمتكاملة)، والتنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل: الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية؛ كالتنمية الصناعية، أو التنمية الزراعية، ويمكن القول إنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ^(٣). إن التنمية هي العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم.

ثانياً: التنمية المستدامة Sustainable Development:

إن التنمية المستدامة "هي عدم انخفاض مستوى الرفاهية عبر الزمن"، بمعنى أن أي نمط للتنمية يهتم بتحسين مستوى رفاهية الأفراد في الوقت الحالي على حساب مستوى رفاهيتهم في المستقبل، يعد نمطاً غير مستدام، أي أن التنمية المستدامة تهدف إلى تعظيم النفع الصافي من التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الحفاظ عبر الزمن على نوعية الموارد والخدمات البيئية ومستواها ^(٤) وتختلف التنمية المستدامة عن مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أوجه عدة منه زيادة المدى الزمني الذي يتم التعامل معه في التحليل الاقتصادي من المدى الحالي الذي يتراوح بين ١٠ - ٢٠ عاماً وفقاً للمنظور التقليدي للنمو والتنمية الاقتصادية إلى أجل أطول يمتد ليعطي أجلاً عدة ^(٥). وقد

حولت التنمية المستدامة مركز اهتمام السياسات الاقتصادية من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي - ممثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي - إلى تحقيق التنمية بمفهومها الواسع الذي يأخذ في الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. لاسيما وان هدف التنمية المستدامة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، ليس داخل الجيل الواحد، بل بين الأجيال المتعاقبة.

ثالثاً: العلاقة بين التعليم والتنمية

تشير معظم الأدبيات المتعلقة بالتنمية على أن التعليم يعتبر حجر الأساس في عملية التنمية، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماداً كبيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع^(٦). ويرتبط التعليم ارتباطاً مباشراً بالتنمية كون الإنسان هو محور عملية التنمية التي تساهم في إكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة^(٧). كما ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية بالمجتمع في كافة المجالات، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي^(٨) من هنا يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات (الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية)، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أهدافها إلا إذا توفرت القوى البشرية المدربة والمؤهلة، وبالتالي فإن التعليم يعتبر الأساس في عملية التنمية المستدامة في المجتمع^(٩). ويؤكد الخبراء والمختصون بأن إدارة التنمية المستدامة، لا تتم إلا من خلال المؤسسات التربوية وعلى رأسها الجامعات وذلك بتفعيل وظائفها الرئيسية التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومن خلال ما تخرجه من فئات قادرة على سد حاجات ومتطلبات المجتمع في كافة القطاعات^(١٠). وتخضع العلاقة بين التعليم وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام في التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع، فالتعليم يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية التي تُعنى بعمليات زيادة المعرفة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل. وتوصف التنمية البشرية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، هذا فضلاً عن إعداد تلك القوى البشرية إعداداً متكاملاً عقلياً وجسمياً ونفسياً واجتماعياً لإدارة شؤون البلاد السياسية، فالتنمية البشرية تعتبر مفتاح مسيطرة العصر ومتغيراته^(١١). إذن فإن الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً في الإنسان ليكون ما يسمى رأس المال البشري. وبالتالي فإن المورد البشري أضحي أكثر أهمية وتأثيراً من المورد المادي في إنجاح جهود التنمية، بل إن المكون البشري أصبح أهم مكونات معادلة التنمية، عليه فإن التعليم يعتبر من العوامل الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة، ولاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالثورة المعرفية والمعلوماتية، مما أدى إلى أن يتحوّل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد معرفي كثيف الاستخدام للمعرفة والتقانة، ولكي تتمكن الدول العربية من المنافسة في عالم الاقتصاد الكوني، وفي ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بعد إنشاء منظمة التجارة الدولية، وفي رحاب ظاهرة العولمة فإنه من الضروري بمكان للدول العربية أن تتبنى نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية للطلاب وتعظيم قدراتهم على التخيل والابتكار والتفكير بعيداً عن عمليات التلقين والحفظ والاستظهار وانتقال المبادرة من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم إلى التعلم، وبالتالي التركيز على ثقافة الإبداع دون ثقافة الذاكرة، وفي هذا السياق فإنه يتبين لنا أن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة لا انفصام فيها ما دام التعليم يعد الكوادر البشرية أو رأس المال البشري ولكي نتمكن من استشراف مستقبل التعليم ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة، فإنه حري بنا هنا أن نجري دراسة تحليلية لواقع التعليم العام والعالي في الوطن العربي، وتحديد أهم المعوقات والمشكلات التي أقعدته عن أداء دوره في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث ما زال الوطن العربي يصنف من بين

المبحث الثاني: واقع التعليم في الوطن العربي من التنمية المستدامة: المعوقات والتحديات

أولاً: واقع التعليم في الوطن العربي إن مسألة التعليم لم تعد محل جدل في أي منطقة من العالم، إذ ان التجارب الدولية المعاصرة أثبتت إن طريق الوصول إلى التقدم والتطور هو التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمرور الآسيوية تقدمت من خلال بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولويات برامجها وسياساتها، كذلك أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم ما هو إلا تنافس تعليمي، وإن ثورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم تفرض علينا مواكبتها لنلحق بركب هذه الثورة، لأن من يفقد مكانته في هذا السباق العلمي والمعلوماتي، يفقد صدارته وإرادته. وشهد العالم ثورة في المعلومات لم يسبق لها مثيل، وما سهل اتساعها وانتشارها هو التقدم في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فتغير مفهوم الزمان والمكان، وأخذت العولمة والانفتاح وحرية تدفق المعلومات، والمواد والأفراد تؤثر في مناحي الحياة المختلفة مما فرض على دول العالم وشعوبها تحدي التعامل مع هكذا معطيات والاستجابة لمتطلباتها، والاستفادة القصوى منها لتستطيع العيش بسلام في القرن الحادي

والعشرين. ومع أهمية ذلك لجميع دول العالم ومجتمعاته إلا أن الدول العربية هي أحوج ما تكون للتعامل مع هذه المتغيرات، نظراً لاتساع الفجوة بينها وبين أغلب دول العالم وإن كانت المؤسسات الحياتية المختلفة مطالبة بالتميز ومواكبة التطور، فإن المؤسسة التربوية والتعليمية هي الأولى بمثل هذه المطالبة، فهي المسؤولة عن إعداد جيل قادر على استيعاب تطورات العصر والتعامل معها، وقيادة التغيير نحو التقدم والنمو، وتمكين أمتنا العربية من أخذ دورها في عالم القرن الحادي والعشرين. إذ إن أهم مقاييس تقدم الأمم والشعوب، هو مدى تقدم التعليم في كل وطن أو بلد، وبما أن التعليم في معظم دول الوطن العربي يعاني من التردّي إما في إمكاناته أو سياساته أو مناهجه، وربما في كل هذه العناصر مجتمعة، ورغم هذا فهناك طرق وأساليب يمكن إتباعها للنهوض بالتعليم في أغلب أقطارنا العربية، وأولى هذه الطرق تتمثل في التعرف على عناصر التعليم لوضع أيدينا عليها وتحديد العمل على الارتقاء والنهوض بها، وبالتالي النهوض بالمنظومة التعليمية بأكملها. ويمكن تلخيص عناصر العملية التعليمية في أي مكان بالآتي^(١٢)

١- المتعلم: أي التلميذ الذي يعد الركيزة الأساسية للعملية التعليمية، وهو العنصر الذي وجدت من أجله العملية التعليمية، فهو رأس المال البشري الذي إذا صلح، صلح المجتمع كله وصلاحه قائم على صلاح باقي عناصر العملية التعليمية الأخرى وهو مرتبط بها وبصلاحها.

٢- المعلم: وهو الأستاذ الجامعي الذي إذا تم الاهتمام به مادياً ونفسياً وفكرياً وعلمياً وقبل ذلك اختياره على أسس علمية صحيحة للمكان الذي سيعمل فيه، فإنه بذلك يمكن الوصول لمخرجات تعليمية سليمة، وأول وأهم هذه المخرجات المخرج البشري "المتعلم".

٣- المناهج التعليمية: وضع منهجية علمية قائمة على حاجة الأمة واحتياجات سوق العمل، مراعية لقدرات المتعلمين والفروق الفردية بينهم، متماشية مع التطورات العلمية التكنولوجية المتسارعة ومواكبة لها، خالية من الحشو الكمي الذي لا جدوى منه.

٤- العوامل المؤثرة في العملية التعليمية: يتمثل في الإمكانيات المادية والبشرية يمكن من خلالها النهوض بالعملية التعليمية عامة، وبالمعلم خاصة "رأس المال البشري" الذي تقوم عليه التنمية في أي مجتمع، ومن أمثلة تلك العوامل المؤثرة هي المدارس والأبنية التعليمية الحديثة المجهزة بأرقى وأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل الكمبيوتر ومستلزماته، والانترنت، والكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة.

ثانياً: معوقات وتحديات التعليم في الوطن العربي

يواجه التعليم في الوطن العربي مشكلات ومعوقات أصبح حبيباً لها منذ ثلاثة أو أربعة عقود، ويمكن إجمال أهم المشكلات في معظم دول العالم العربي في الآتي^(١٣):

١. عدم ربط أهداف التعليم ومضمونه بأهداف التنمية ومضامينها أفرغ التعليم من مضمونه الاجتماعي والاقتصادي.
٢. شيوع التعليم اللفظي القائم على الحفظ والاستظهار الذي يحول دون اكتساب الدارسين لمهارات العمل والإنتاج، أدى إلى الهدر الكمي (التسرب والرسوب) والهدر النوعي (عدم إكمال الدراسة وعدم إتقان المهارات الأساسية).
٣. عدم الاهتمام بتدريس علوم العصر (اللغات والعلوم والرياضيات وتقنيات الحاسوب) أو تدريسها بأساليب وطرائق تقليدية أنتج مخرجات غير قابلة للتدريب والتوظيف وإعادة التدريب، هذا فضلاً عن عدم التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية.
٤. ضعف مستوى تحصيل الذكور مقارنة بالإناث بسبب الأوضاع التي يمر بها البلد، مما أدى إلى وصول أفواج ضخمة من الإناث إلى التعليم العالي، وبما يؤثر على القدرة الإنتاجية وتحقيق أعلى درجات التنمية البشرية.
٥. ضعف الكفاءة بدرجات متفاوتة الذي تعانيه الإدارات التعليمية في المدارس وعدم قدرتها على تطوير قدراتها ومقاومتها للتغيير والتحديث.
٦. لقد أدى الخلل الهيكلي في نظام التعليم والتدريب في دول الخليج إلى ظهور خلل هيكلي في تركيبة العمالة، ومن ثم نتج خلل هيكلي في التركيبة السكانية أفضى إلى الاعتماد على عمالة وافدة رخيصة الكلفة متدنية المهارة، مما يحول دون تحقيق معدلات عالية في التنمية المستدامة من خلال إعداد القوى البشرية المواطنة وتميئتها.

٧. لما كانت معدلات توظيف العمالة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى كفاءة وإنتاجية نظام التعليم والتدريب في جميع المراحل الدراسية، فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في غياب إستراتيجية الاعتماد على الذات، كما أن الفرص المتاحة للعمالة الوافدة تمثل فاقداً تربوياً وفرصاً ضائعة للعمالة المواطنة.
٨. وجود فجوة بين التعليم العام والتعليم العالي تتصل بمتطلبات التعليم الجامعي، مما يعني عدم التنسيق بين سياسات التعليم العام والعالي من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى.
٩. ربط القبول بالتعليم الجامعي بأغراض التنمية والأخذ بسياسة الباب المفتوح، يزيد من صعوبة فرص تحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، ويؤدي إلى ظهور البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي.
١٠. بطء جهود تطوير التعليم العام والتعليم العالي بسبب عدم مرونة الأنظمة التعليمية وقدرتها على سرعة الاستجابة لتنوع متطلبات التنمية واحتياجاتها.
١١. ظاهرة عدم الإقبال على التعليم الفني والتعليم التطبيقي العالي، مما يعوق عمليات نقل التكنولوجيا وتوطينها، عوضاً عن استيراد المنتجات الغربية واستهلاكها.
١٢. عدم اهتمام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإجراء البحوث، ولا سيما البحوث التطبيقية والاقتصاد على ما يسمّى البحوث الجامعية النظرية.

ثانياً: آثار التعليم في التنمية المستدامة:

هنالك بعض الآثار التي تعيق التعليم من أجل التنمية المستدامة وهي^(١٤): يستلزم التعليم من أجل التنمية المستدامة التخلي عن التركيز التام على التلقين والتحول نحو تناول المشاكل وتحديد الحلول الممكنة، لذلك يتحتم على التعليم الحفاظ على تركيزه المعتاد على المواضيع المفردة وفسح المجال في نفس الوقت لبحث أوضاع الحياة الواقعية من زوايا متعددة ومتراصة، وقد يكون لهذا الأمر أثر على بنية برامج التعليم وعلى أساليب التدريس، وهو ما سيتطلب من المعلم التحول من مجرد ناقل للمعرفة، ومن المتعلم التحول من مجرد متلق لها، وبدلاً من ذلك سيتعين على الطرفين أن يشكلوا فريقاً. لمؤسسات التعليم دور هام في تنمية القدرات في سن مبكرة إذ توفر المعارف وتؤثر في المواقف والسلوك، ومن المهم كفالة اكتساب جميع التلاميذ والطلبة للمعرفة الملائمة بالتنمية المستدامة ووعيهم بأثر القرارات التي لا تخدم التنمية المستدامة، ويتعين على المؤسسة التعليمية برمتها، بما في ذلك التلاميذ والطلبة والمدرسون والمديرون والموظفون، أن تتبع مبادئ التنمية المستدامة. دعم القطاع العام والخاص من التعليم من أجل التنمية المستدامة من أنشطة، إذ تشكل مكملاً أساسياً للتعليم العام، ولا سيما فيما يتعلق بتعليم الكبار، لا سيما وأن التعليم العام والخاص يشجع التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة التي تقوم بدور في جميع أشكال التعليم من أجل التنمية المستدامة. يمنح توفير التدريب الأولي للمعلمين وإعادة تدريبهم ومنحهم فرصاً لتبادل الخبرات أهمية بالغة في نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة، فبالإضافة إلى المعلمين بالتنمية المستدامة ومعرفتهم بها، ولا سيما جوانبها المتعلقة بمحاولات عملهم، يمكنهم أن يكونوا أكثر فعالية ومثلاً يحتذى به، ويجب أن يكون التدريب وثيق الصلة بنتائج البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويُحسن محتوى مواد التدريس ونوعيتها ومدى توافرها إلى حد كبير مستوى التدريس والتعليم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، غير أن هذه المواد لا تتوافر في جميع البلدان، وهذه مشكلة بالنسبة للتعليم، لذلك لابد من تكريس مجهودات جبارة لعملية تطويرها وإنتاجها، وينبغي تشجيع الانسجام بين مواد التدريس المستخدمة في التعليم العام والخاص وأن تتعلق بالتنمية المستدامة وتكون تكلفتها على الصعيد المحلي في المتناول. ولكي يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة فعالاً، يجب أن يراعي ما يلي^(١٥):

- ١- تكامل مواضيع التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع المواد والبرامج والدورات ذات الصلة.
- ٢- توفير برامج ودورات محددة خاصة بالموضوع.
- ٣- التركيز على تجارب التعلم التي تتوخى التمكين والتي توطد السلوك المطلوب للتنمية المستدامة في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل والأسر والجماعات المحلية.
- ٤- تعزيز التعاون والشراكات بين المنتمين إلى قطاع التعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وسيساعد إشراك القطاع الخاص وقطاع الصناعة على مواجهة التطور التكنولوجي السريع وتغير ظروف العمل.

٥- استخدام الأساليب التعليمية التشاركية المصممة بطريقة تلاءم المتعلم والتي تركز على العمليات والحلول، وفضلاً عن الأساليب القديمة، ينبغي أن تشمل الأساليب هذه ضمن أشياء أخرى، كالمناقشات ورسم خرائط لتوضيح المفاهيم والتصورات والبحث الفلسفي وتوضيح القيم والمحاكاة والسيناريوهات، ووضع النماذج والتمثيل والألعاب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراسات الاستقصائية ودراسات الحالات والرحلات والتعليم في الهواء الطلق، ومشاريع يسيرها المتعلمون وتحليل الممارسات الجيدة والخبرة المكتسبة في أماكن العمل وحل المشاكل، وإن يكون مدعوماً بمواد التدريس المدرسية والوسائل البصرية والوسائل الالكترونية السمعية والبصرية ولكي يصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً من برنامج للتحويل إلى مجتمع أكثر تماسكاً، لا بد من أن يخضع التعليم نفسه إلى التغيير، وينبغي تشجيع البحوث التي من شأنها أن تساهم في التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومن اللازم تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة في الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير، بدءاً بتحديد القضايا وانتهااء باستخدام المعارف الجديدة وتعميم العلم والعمل بها ويجب تبادل نتائج المجهودات المتعلقة بالبحث والتطوير مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي وإدماجها في المكونات المختلفة لنظام التعليم وفي الخبرة والممارسة.

ثالثاً: أهم استراتيجيات رفع مستوى التعليم في الوطن العربي:

يمكن أدراج بعض الاستراتيجيات التي من شأنها المساهمة في رفع مستويات التعليم مثل ^(١٦):

- ١- التركيز على التخطيط المستقبلي والرؤى التعليمية، لكي تواكب نوعية التعليم والتحول والمستجدات العالمية.
- ٢- تعميم التعليم وتكافؤ الفرص.
- ٣- تحفيز الحراك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- ٤- احتضان الكفاءات والبحث العلمي ذي النوعية العالية.
- ٥- التعلم المستمر مدى الحياة.
- ٦- صقل المواهب والمهارات بتقنية المعلومات في عالم المعرفة.
- ٧- بناء القدرات وامتلاك أدوات الابتكار.

ومن هنا إن كانت مخرجات التعليم قادرة على التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته المتجددة، ومواكبة المبتكرات العلمية والتكنولوجيا، يومئذ نقطف نتائج وثمار جهد التعليم في تحقيق النقلة النوعية والجذرية التي تهدف إليها التنمية الشاملة المستدامة. ومن منطلق أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان لا بد أن يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير، وأن توضع أسس وخطط انطلاق النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث النوع والكم، ولن يتم ذلك إلا من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. حيث يشكل التعليم محوراً أساسياً لكافة الخطط التنموية، كما أنه ركيزة مهمة من مرتكزات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المهام الرئيسية الأخرى المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ^(١٧). ولكي تنجح مشاريع الاستثمار في التعليم النظامي الرسمي والذي يشمل (التعليم الأساسي، والثانوي، والعالي) والتعليم غير النظامي غير الرسمي (والذي يشمل كافة مؤسسات وجمعيات وقطاعات المجتمع المدني)، لا بد من توفير البيئة الملائمة والمحفزة إلى زيادة التعليم كاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ^(١٨). وبشكل عام يمكن القول إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم والتنمية الشاملة المستدامة، ولن يتم ذلك إلا من خلال المؤسسات التربوية وبالتعاون مع قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة التي تساهم بدورها في نهضة ورفعة وتقدم المجتمع.

رابعاً: مستقبل التعليم والتنمية المستدامة في الوطن العربي:

منذ مطلع السبعينيات بذلت جهود جادة في الوطن العربي أفرزت تجارب عديدة، منها تجارب تبنتها المنظمات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي مثل المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (Unesco اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (Alecso أليكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (Isesco إيسيسكو) ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربية. ولعل الدراسة التي قام بها مكتب التربية العربي والخاصة باستشراف مستقبل التعليم في دول الخليج العربي تصب في خانة إصلاح التعليم، والسعي إلى ربط العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة وتوثيقها، وتخلص هذه الدراسة إلى تحقيق المؤشرات الآتية لربط التعليم بالعمل وهي ^(١٩):

أ. إدخال الدراسات العملية والتقنية في برامج التعليم العام بمختلف مراحله، وهي أنشطة لا تهدف إلى مقاصد إنتاجية بقدر ما هدفت إلى إيقاظ الوعي المهني للطلاب، وإيجاد صور لتكامل التعليم الأكاديمي بالخبرات العملية، وربط التعليم بالعمل المنتج، ولم ينجح هذا الاتجاه لأنه لم يؤخذ مأخذ الجد من الطلاب.

ب. الارتفاع بالتعليم الفني إلى ما بعد الدراسة الثانوية Post Secondary المتمثل في كليات التقنية التي أخذت بها دولة الإمارات العربية المتحدة وما زالت التجربة تخضع للتقويم أمام تحديات ومتطلبات سوق العمل وتغيراته.

الاستنتاجات:

١- يجب مساهمة التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المتقدمة ليواكب التطور والتغيير في أساليب التعليم والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي في المجتمعات العربية.

٢- وجود فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية سببها التقدم في العلوم والتطور التكنولوجي وأساليب التعليم الذي أصبح سمه من سمات العصر وعلى الأمة العربية الشروع بالتعليم الحديث والبحث العلمي والتطور لتواكب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.

٣- ان التعليم الجامعي والعالي في العالم والوطن العربي يكتسب أهمية كبيرة فهو يرتبط بخطة التنمية الشاملة ومنها البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في تدريب وتأهيل العناصر القيادية في المجتمع فالطاقات البشرية المدربة والمؤهلة قادرة على قيادة خطط التنمية الشاملة، بذلك تكون الجامعات مصنعا لقيادات الأمة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والحفاظ على الهوية القومية والوطنية في ظل العولمة والمعلوماتية والتكنولوجية.

٤- ان هناك معوقات تواجه التعليم والبحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي ومنها (معوقات سياسية، إدارية، مالية، اجتماعية، ثقافية) ويمكن أن تنهض الأمة العربية والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي من خلال الاهتمام بالتربية والتعليم والتنمية المستدامة والشعور بالمسؤولية التي تقع على عاتق العملية التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية ومراكزها البحثية وذلك بتنمية المعلم والأستاذ الجامعي مهنيا وعلميا والطالب الجامعي والمناهج الجامعية والإدارة الجامعية ودور الدولة في توفير كل المستلزمات المادية والمعنوية ودور المجتمع في تعزيز البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

التوصيات:

لخلق علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المستقبل القريب، لا بدّ من الأخذ بالأفكار الآتية:

١. الربط العضوي بين التعليم والتنمية، وتحقيق ذلك بالتناسق بين البرامج والمناهج التي تدرس في التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي والجامعات.

٢. إنشاء مجلس لتخطيط القوى العاملة في الدول العربية، لصياغة الخطط وربط التعليم بحاجات التنمية البشرية ومتطلبات التنمية وسوق العمل.

٣. إزالة البيروقراطية في وزارات التربية والتعليم، والأخذ بمبدأ مركزية التخطيط بمركزية التنفيذ، بهدف الإسراع في التطوير التربوي في الميدان والمدرسة.

٤. التأكيد على وحدة المعرفة وتكاملها ووظيفتها، بحيث يدرك الطالب الربط بين الخبرات التي يكتسبها داخل الصف والمختبر بالتطبيقات والمهارات العملية الحياتية لكل تلك الخبرات، وتعزيز ثقافة الإنتاج وتقدير العمل.

٥. تأكيد تنمية الإبداع والتفكير العلمي المنطقي، وتنمية القدرات ومهارات التواصل والتفكير الناقد وحل المشكلات واتخاذ القرار والابتعاد عن الحفظ والاستظهار والنمطية.

٦. إدارة التعليم العام على أساس اقتصادي والسعي لوضع المعايير المناسبة لقياس مردوده، في ظل ارتفاع كلفة التعليم، والصعوبات التي تواجه تمويله، ورفع كفاءته الداخلية للقضاء على الظواهر السلبية المتمثلة في الهدر والتسرب.

٧. تعزيز العلاقة الوظيفية بين التعليم والتدريب في مؤسسات الإنتاج، مع الميل إلى استحداث نظم التقويم لتؤكد وتركز على قياس قدرة المتعلم على ما يمكن أن ينجزه، واكتساب مبدأ التعلم الذاتي من خلال تدريب الطلاب على مهارات البحث العلمي والاستكشاف، لخلق مجتمع متعلم يسعى دوماً لتطوير معارفه ومهاراته وطاقاته، في ضوء المتغيرات السريعة المتلاحقة في الحياة وسوق العمل.

٨. توفير أفضل ما وصل إليه العصر من التقانة من فرص التعليم، ومساعدة الطلاب على تنمية القدرات العالية والتميزة، وإتقان الكفايات التحصيلية بمستويات ومعايير عالمية.
٩. شمولية التطوير لكل العناصر والمداخلات التي يتشكل منها التعليم العام، وعلى رأسها المعلم والموجه والمنهج وأساليب التدريس وأدوات التقويم، والاهتمام بأساليب التعليم المستمر.
١٠. إعادة النظر في مؤسسات التعليم العالي والجامعات، من حيث أهدافها ووظائفها، وبما يمكنها من بناء الإنسان، والوفاء بمتطلبات التنمية، ولاسيما في جانب إعداد القيادات السياسية في المجتمع وقوى العمل.
١١. توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، لتوفير فرص التدريب للطلاب في بيئات العمل، وبذلك يسهم القطاع الخاص في تحمل أعباء التعليم.
١٢. تركيز الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث العلمي على إجراء البحوث التطبيقية (الإجرائية) وبما يلبي حاجات المؤسسات الإنتاجية، ووضع إستراتيجية شاملة طويلة المدى للبحوث التطبيقية.
١٣. تطوير البرامج والمناهج المطبقة في الجامعات، واستحداث البرامج التي تطلبها التنمية وتغيرات ميكانزمات سوق العمل.
١٤. أن يوجه القبول في مؤسسات التعليم العالي والجامعات ليقوم على أساس تلبية خطط التنمية، وإعداد القوى البشرية وتنميتها.
١٥. الاهتمام بالتعليم العالي التطبيقي والفني لإعداد المهنيين والفنيين من الدرجة الأولى والثالثة.
١٦. الأخذ بشكل واع من تجارب الدول الصناعية المتقدمة، وبما يتناسب مع بيئتنا العربية.
١٧. الاهتمام بعلوم البيئة ومواردها، وتجاوز عمليات التوعية إلى إكساب الدارسين القيم والمهارات والتعامل معها.
١٨. خلق نوع من المشاركة والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات في الدول العربية في مجال تنمية القوى البشرية، حتى يتسنى إحلال العمالة العربية بدلاً من العمالة الآسيوية.
١٩. إنشاء هيئات وطنية للاعتماد وضمان الجودة Accreditation and Quality Assurance في وزارات التعليم العالي في الدول العربية، للتحقق من الجودة الشاملة والبرامج التي تطرحها الجامعات بغية تطويرها وجعلها أكثر مواءمة مع احتياجات التنمية المستدامة.

الهوامش:

١. ابتسام الكتني وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد (٣٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٩٤.
٢. احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٣٤.
٣. احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
٤. بيتر تراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة: محمد نوري المهداوي، تاله للطباعة والنشر، ليبيا، ٢٠٠٢، ص ٦٥.
٥. حامد عمار، الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية على الوطن العربي، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٧.
٦. رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٦.
٧. ريتشارد هجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠١، ص ٩٨.
٨. سيلفي برونيل، التنمية المستدامة: رهانات الحاضر، ترجمة: رشيد برهون، هيئة أبو ظبي، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص ١٨٨.
٩. سيلفي برونيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.
١٠. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، ج ١، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٩٨.
١١. عبد الغني عبود، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعلم الكبار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٠.
١٢. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٨٧.
١٣. عبد القادر محمد عطية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
١٤. عبد الله زاهي رشدان، التربية والتنمية، دار البشير للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

١٥. عبد الله زاهي ريشان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
١٦. فيصل محمد عليوي، مشكلة التعليم في الوطن العربي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد (١)، عدد (١٨)، كلية الآداب، جامعة واسط، ٢٠١٨، ص ٣٤٠.
١٧. مجموعة باحثين، التربية من اجل التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اليونسكو، ترجمة: حنان عبد الله عنقادي، ٢٠١٣، ص ٥٥.
١٨. مجموعة باحثين، التربية من اجل التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
١٩. ناظم محمد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٥.
٢٠. نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٣.